الضمانات التأديبية
في
الوظيفة العامة - دراسة مقارنة

رسالة مقدمة

من

عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر

للحصول على درجة دكتور فى الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور محمد زهير جرانة

الأستاذ الدكتور عبد الحميد كمال حشيش (المشرف على الرسالة)

الأستاذ الدكتور رمزى طه الشاعر

مطبعة دار التأليف
٨ شارع يعقوب بالمالية
تليفون ٢١٨٢٥

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٧٨/٣٤٧٨
الترقيم الدولى ٧ ــ ٢٦٧ ــ ٢٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

— التأديب فى نطاق الوظيفة العامة هو معاقبة (١) الموظف لاخلاله بالواجبات المفروضة عليه ، أو لخروجه على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته ، أو ظهوره بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة (٢) .

— ولقد أتى على ضمانات الموظفين فى التأديب حين من الدهر لم تكن فيه شيئا مذكورا (٣) ، فكان يجوز للرئيس الادارى توقيع الجزاءات التأديبية على الموظفين التابعين له دون تحقيق أو محاكمة ودون توفير أية ضمانات لهم .

ولم يستمر هذا الوضع غير الطبيعى ، فبدت الحاجة الى كفالة الضمانات للموظفين فى تأديبهم ، رغم أنه لم تكن هناك نصوص توفر للموظفين شيئا منها .

— وفى البحث عن أساس لكفالة هذه الضمانات ، كانت طبيعة التأديب محور هذا البحث . فقد رأى بعض الفقه (٤) فى طبيعة التأديب

---

(١) لايجوز معاقبة الموظف الا باحدى العقوبات المنصوص عليها — وراجع المادة (٥٥) من قانون العاملين المدنيين المصرى رقم ٥٨ لسنة

(٢) لايخضع التجريم التاديبى لمبدأ « لاجريمة الا بنص » ، الا أن هذا التجريم يخضع للشرعية بمعناها الواسع ويراقب القضاء احترام هذه الشرعية من خلال رقابة التكييف على التوضيح الذى سيأتى فى حينه ونرجع المادة (٥٥) من قانون العاملين المدنيين المصرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(٣) ضمانات الموظفين بين النظرية والتطبيق الدكتور الطماوى مجلة العلوم الادارية العدد ١ السنة ١١ .

(٤) — Dujuit(l.) Traite de droit constitutionnel 2 Vol. 1928
Salon (s.) Delinquance et repression disciplinaire dans la fonction puplique thése, paris 1967

فهرس

	الصفحة
مقـــدمة	١
الباب الاول — طبيعة التأديب وضماناته	٧
الفصل الاول — الطبيعة الادارية للتأديب وضماناته	١١
المبحث الأول : الطبيعة الادارية للتأديب	١٢
المبحث الثانى : آثار الطبيعة الادارية على الضمانات	١٩
المطلب الاول : الطبيعة الادارية والضمانات الاجرائية	١٩
المطلب الثانى : الطبيعة الادارية وشرعية الجريمة	٢٣
الفصل الثانى — الطبيعة القضائية للتأديب وضماناته	٣٥
المبحث الأول : التأديب وظيفة قضائية	٣٦
المبحث الثانى : مدى توافر شروط العمل القضائى فى التأديب	٤٠
المبحث الثالث : الطبيعة القضائية وتحديد الجرائم	٥٢
الفصل الثانى : مصادر ضمانات التأديب	٦٣
المبحث الأول : المبادىء العامة للقانون	٦٤
المبحث الثانى : تطبيق للقوانين غير الادارية	٧٢
الباب الثانى — ضوابط التحقيق والمحاكمة	٩١
الفصل الاول — قواعد التحقيق وحقوق العامل المحال اليه	٩٤
المبحث الاول : قواعد التحقيق	٩٦
المطلب الاول : قواعد التحقيق فى فرنسا	٩٨
المطلب الثانى : قواعد التحقيق فى مصر	١٠٤
المبحث الثانى : حقوق العامل المحال الى التحقيق	١٤٣
المطلب الاول : ضوابط الوقف الاحتياطى	١٤٥
المطلب الثانى : حقوق العامل الموقوف	١٦١
الفصل الثانى — قواعد الاحالة الى المحاكمة وحقوق المحال اليها	١٨٤
المبحث الاول : الاحالة الى المحاكمة التأديبية وحقوق المحال اليهـــا	١٨٥
المطلب الاول : الاحالة الى المحاكمة التأديبية	١٨٧

	الصفحة
المطلب الثانى : تقيد المحكمة بقرار الاحالة	١٩٤
المطلب الثالث : حقوق العامل فى الترقية بعد انتهاء المحاكمة	٢٠٦
المبحث الثانى : حقوق العامل المحال الى المحاكمة الجنائية فى الترقيـــة	٢١٩
المطلب الاول : الاحالة الى المحاكمة الجنائية وحدود تاثيرها على الترقية	٢٢٠
المطلب الثانى : الترقية بعد الحكم الجنائى	٢٢٩
الباب الثالث : ضمانات التحقيق والمحاكمة	٢٣٣
الفصل الاول : مواجهة العامل بالمخالفات المنسوبة اليه	٢٣٥
المبحث الأول : تطور مبدأ المواجهة	٢٣٨
المبحث الثانى : اساس مبدأ المواجهة	٢٤٦
المبحث الثالث : احكام المواجهة	٢٥٧
المطلب الاول : اعلان المتهم واعطاؤه اجلا لاعداد دفاعه	٢٥٧
المطلب الثانى : حق الاطلاع على الملف	٢٦٨
الفصل الثانى ـــ ضمانات الاستجواب	٢٧٧
الفصل الثالث ـــ ممارسة حقوق الدفاع	٢٨٣
المبحث الأول : التعريف بحق الدفاع	٢٨٥
المبحث الثانى : الاحكام العامة لحقوق الدفاع	٢٩٤
المبحث الثالث : الاستعانة بمحام	٣١١
المطلب الاول : المصدر القانونى لحق الاستعانة بمحام	٣١٥
المطلب الثانى : مدى معاونة المحامى لموكله	٣٢٧
المبحث الرابع : حقوق الدفاع وعبء اقامة الدليل	٣٣٥
المبحث الخامس : الاستشهاد بالشهود	٣٤٧
المبحث السادس : تعذر الاستفادة بضمانات الدفاع	٣٥٣
الفصل الرابع ـــ الحيدة وعدم الانحياز	٣٦١
المبحث الأول : تعريف ضمانة الحيدة فى التاديب	٣٦٣
المبحث الثانى : الحيدة فى توزيع الاختصاص فى الاتهام والحكم	٣٧٢

الصفحة

المبحث الثالث : الحيدة والانحياز فى ممارسة التأديب ٣٨٥

المبحث الرابع : وسائل كفالة الحيدة (الرد والتنحى) ٤٠١

الباب الرابع — ضمانات الجزاء التأديبى ٤١٥

الفصل الاول — شرعية العقوبة التأديبية ٤١٦

المبحث الاول : مبدأ شرعية العقوبة ومداه ٤١٩

المبحث الثانى : عدم رجعية الجزاء التأديبى ٤٣٦

المبحث الثالث : عدم جواز العقاب عن الفعل الواحد مرتين ٤٤٨

المبحث الرابع : تناسب الجزاء مع المخالفة ٤٦٣

الفصل الثانى — تسبيب الجزاء التأديبى ٤٩٠

المبحث الاول : حكمة التسبيب وعلاقته بالضمانات الاخرى ٤٩١

المبحث الثانى : المصدر القانونى للتسبيب ٤٩٧

المبحث الثالث : عناصر التسبيب ٥١١

المبحث الرابع : شروط صحة التسبيب ٥٢٧

الباب الخامس — الطعن القضائى فى القرار التأديبى ٥٣٧

الفصل الاول — الاختصاص فى الرقابة ونطاقها ٥٤٠

المبحث الاول : الاختصاص فى الرقابة فى فرنسا ٥٤٢

المبحث الثانى : الاختصاص فى الرقابة فى مصر ٥٥١

المبحث الثالث : نطاق رقابة القضاء للتأديب ٥٧٥

الفصل الثانى — رقابة الشكل والاجراء ٥٧٩

المبحث الاول : رقابة الاختصاص فى التأديب ٥٨١

المطلب الاول : رقابة الاختصاص فى فرنسا ٥٨١

المطلب الثانى : رقابة الاختصاص فى مصر ٥٩١

المبحث الثانى : رقابة القواعد الاجرائية والشكلية ٦٢٤

المطلب الاول : رقابة عيب الشكل والاجراء ٦٢٧

المطلب الثانى : الانحراف بالاجراء ٦٤٠

الفصل الثالث — الرقابة على الوقائع وتكييفها القانونى ٦٤٧

	الصفحة
المبحث الاول : رقابة الوجود المادى للافعال	٦٤٩
المطلب الاول : قوام الجريمة التأديبية وقائع محددة	٦٥٠
المطلب الثانى : اسناد الوقائع الى الموظف	٦٥٣
المطلب الثالث : رقابة الادلة	٦٦٥
المطلب الرابع : البطلان لعدم صحة الافعال	٦٧٧
المبحث الثانى : رقابة التكييف القانونى للوقائع	٦٨٤
الفصل الرابع — الغاء القرار التأديبى وأثره	٧٠٠
الخاتمـــة	٧١١
المراجـــع	٧١٥

مطبعـــة دار التـــاليف
٨ شـــارع يعقـــوب بالماليـــة
تليفون ٢١٨٢٥